

الفصل السادس

(أهم الاقتراحات، مغالطات، الاستنتاجات، تنويه)

obeikandi.com

أهم الاقتراحات

وردت في تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

اقتراحات كثيرة يمكنها أن تحدث نقلة نوعية في النظام التربوي الجزائري وتحديث فعلا مدرسة جديدة إذا توفرت الإرادة الحسنة السياسية والاجتماعية، كما احتوى التقرير على اقتراحات أخرى لم تجد إجماعا لها داخل اللجنة أو خارجها. وفيما يلي نذكر أهم الاقتراحات الواردة في تقرير لجنة الإصلاح المذكورة: (دون تعليق عليها)

- إنشاء مؤسسات التشاور والبحث والتخطيط والتقييم وهما:
 - 1- المجلس الوطني للتربية والتكوين.
 - 2- المرصد الوطني للتربية والتكوين.
- إلغاء الأمرية 75 - 35 المؤرخة في 16 أفريل 76 والقانون 84 - 5 المؤرخ في 84/1/7
- إلغاء التعليم الأساسي والعودة إلى التسمية القديمة (ابتدائي - إكمالي) أو التعليم القاعدي.
- وضع ميثاق المربي ومراجعة القانون الجزائري.
- إحداث سياسة جديدة للّغات الأجنبية. (انظر الملحقين 7 و8)
- إدماج التربية الدينية والمدنية في التعليم الابتدائي.
- إقرار مادة (التربية الأخلاقية والدينية) ومادة التربية المدنية في التعليم المتوسط.

- تعميم التعليم التحضيري تدريجيا.
- إدراج الأمازيغية بداية من التمدرس الإجباري(السنة الأولى) في المناطق الناطقة الأمازيغية أما في غير هذه المناطق فإنها تدرج كلما حصل طلب على تدريسها.
- وضع المخطط الوطني للتكنولوجيات الحديثة والإعلام والاتصال في المدرسة.
- تأسيس التعليم الخاص من الطور التحضيري إلى مستوى التكوين والتعليم العالي مع إمكانية استفادته من مساعدات القطاع العمومي في التكوين وإبرام اتفاقيات مع المؤسسات الوطنية والأجنبية والسماح بفتح مدارس دولية أو مدارس مشتركة مع المؤسسات العمومية للتربية والتكوين والمؤسسات الخاصة.
- تدعيم التنظيم الإداري وتوطيد اللامركزية.
- تمديد مدة التدريس في المتوسط من 3 إلى 4 سنوات.
- هيكلية التعليم الثانوي على أساس الفروع الآتية :
 - التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.
 - التعليم التقني والمهني.
 - التكوين المهني.
 - تطوير البحث العلمي.

◀ مغالطات وتوضيحات:

إن الحدث يدعونا لتصحيح بعض الأفكار التي كانت تردّد خطأ نتيجة مغالطات أو سوء فهم ومن الأفكار ما كنت أسمعه باستغراب من كلام رئيس الجمهورية في حديث عن اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية هجومه على المعربين في اللجنة إلى درجة ذكر بعض الأوصاف غير المقبولة مثل:

- وجود رجعيين.

- العودة إلى العصور الوسطى.

- لغة "سبويه" عالم النحو باستياء "إشارة للغة العربية".

- الذين لا يريدون تعلم اللغات الأجنبية.

- ومحاولة إقناع هذه الفئة ب:

1. أن الفرنسية غنيمة حرب.

2. إدراج الإنجليزية أولاً.

والمتأمل لكلام الرئيس يستنتج احتمالين:

أولاً: إما أن يكون رئيس الجمهورية يعلم الحقيقة ولكن لحكمة سياسية ظل يهاجم في مختلف تصريحاته الوطنيين المعربين في اللجنة كي يحقق هدفاً استراتيجياً.

ثانياً: إن المعلومات التي كانت تصل رئيس الجمهورية من اللجنة غير صحيحة بحيث صور له أن هناك فئة تنادي بالعربية فقط وتقف ضد تعلم اللغات الأجنبية!

وعليه نوضح مايلي:

1. إن جميع أعضاء اللجنة متفقون على إعطاء اللغة العربية مكانتها اللائقة كلفة وطنية رسمية (رغم بعض التحفظات على الاقتراحات الواردة في التقرير التي تهدف إلى محاصرة اللغة الوطنية ...)

2. إن جميع أعضاء اللجنة الوطنية متفقون على تعلم اللغات الأجنبية ابتداء من الأطوار الأولى المدرسية غير أنهم يختلفون في اللغة الأجنبية التي ينبغي إدراجها أولا هل هي الإنجليزية أم الفرنسية ...؟

مع العلم أن:

الفريق المنادي بالإنجليزية أولا هو الفريق المتكون من الاتجاه الوطني المعرب والمزدوج.

- لا يوجد عضو في اللجنة ضد تعلم اللغة الفرنسية في مجالها المناسب وللعلم أن الأعضاء المنادين بضرورة الحفاظ على هوية المدرسة الجزائرية في إطار اختيارات الشعب وبالخصوص لغة تدريس المواد العلمية ليسوا مجموعة من المعربين وحدهم بل يتواجد ضمنهم بل في طليعتهم مثقفون بالفرنسية أو الإنجليزية ومزدوجون يتقنون اللغات المذكورة أفضل من غيرهم في اللجنة ومن هؤلاء المثقفين في اللغات الأجنبية المنادين بالحفاظ على العربية كلفة التدريس أذكر على سبيل المثال:

د. الشيخ بوعمران د.-عمار بوحوش - د.مراد بركات

- أ. عيسى بوسام - د.حواس مسعودي - د. هني عبد القادر

- أ. حبيب شنييني - أ. الحاج بوخاتم - د. عيسى خلادي

وغيرهم ممن لا يمكن حصرهم ...

- ومن بينهم من طالب بإدراج اللغة الإنجليزية كلفة أولى مثل عيسى خلادي الذي استشهد على ذلك باتفاقيات الجزائر الدولية السنة الماضية والتي بلغت 150 اتفاقية أغلبها (حوالي 130 اتفاقية) مع دول تستعمل الإنجليزية كلفة عالمية ولا تستعمل الفرنسية⁽¹⁾.

- ولتوضح موقف أعضاء اللجنة من اللغات الأجنبية لرئيس الجمهورية خشية أن تظل تصوراته نحو المعربين ضحية مغالطات وافتراءات بعثت له برسالة في هذا الشأن بتاريخ 04/22/2001 تم نشرها بعدئذ (انظر نص الرسالة التوضيحية ملحق رقم 09 ص 173).

1. وبعد الإنجليزية فإن اللغات المتنافسة على المكانة الاقتصادية هي الفرنسية والألمانية واليابانية بسبب حجم التجارة الضخم لأهم بلدان هذه اللغات ولكنها تتخلف عن الإنجليزية إلى حد ما لأن هذه البلدان أيضا تعتمد جزئيا على الإنجليزية في تصريف شؤون تجارتها، وبناء على هذا يطلق تروشوت (Truchot, 1990:90)، على الإنجليزية "لغة التصدير" لهم. وعلى عكس الألمانية واليابانية، ولكن مثل الإنجليزية، فإن الفرنسية تستعمل لمدى معين لغة للتعامل في التجارة، فمنطقة الفرنك التي تتكون من ثلاثة عشر بلدا كانت تحكمها من قبل الإدارتان الاستعماريتان الفرنسية والبلجيكية، هذه المنطقة تسودها الفرنسية، اللغة الرسمية في هذه البلدان، على الرغم من أنها ليست اللغة التي يتحدثها غالبية السكان في أي منها، ووظيفة الاتصال بين المتحدثين اللغات الثلاثة، والتي تشكل قوة للإنجليزية، لا تزال تضمن للفرنسية منزلة مهمة بوصفها لغة دولية، ولكن مقارنة بحجم التجارة العالمية للبلدان بة والفرنكفونية يكشف عن السبب الرئيسي لركود انتشار الفرنسية واستمرار انشغال فنصيب البلدان الأولى يقدر بثلاث حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بينما يقدر نصيب الثانية بواحد من خمسة عشر فقط. وهذا الخلل في التوازن ينعكس بين أشياء أخرى، في المنافسة اللغوية الدولية في أن السنة والتسعين عضوا للاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات سابقا GATT) يصرفون أعمالهم بالإنجليزية فقط".

المصدر السابق (اللغة والاقتصاد)

الاستنتاجات

أ. إن الإصلاحات المقدمة في التقرير ليست إصلاحات جذرية شاملة بل هي عبارة عن ترفيعات تشبه إصلاحات اللجنة الوطنية للبرامج والمناهج التي تشتغل منذ سنوات بوزارة التربية الوطنية بل إن اقتراحات هذه الأخيرة اعتمدت في كثير من الأحيان من قبل اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والدليل على ذلك مشروع الإطار المرجعي للإصلاح مع العلم أن كثيرا من الأعضاء ينتسبون إلى اللجنتين المذكورتين في آن واحد .

- الدليل على أن الاقتراحات لا تهدف إلى التغيير الجذري هو عدم الاهتمام بآراء بعض أعضاء اللجنة القلائل الذين طالبوا بالتغيير التربوي الشامل والإصلاح الجذري ومن بينهم السيدة مليكة قريفو التي اقترحت بدائل عالمية جديدة، هذا الاتجاه لم يجد أذانا صاغية لأن بقية أعضاء اللجنة منضوون أو مدجنون في هياكل النظام المدرسي الحالي أو مستقيدون منه، كما أن تكوينهم لا يخرج عن حدود الواقع المدرسي الراهن لبلادنا .

ب. إن فرنسا خرجت من حقول وعقول الشعب ولم تخرج من ذهنيات النخبة المفرنسة التي تتشكل منها أغلبية اللجان المختلفة والتي تسند لها مقاليد زمام الحكم في البلاد ... ومن هنا اختل التناغم بين السلطة والشعب .

ج. هناك في السلطة جناح قوي يدعم التيار الفرونكفوني الذي يرفع النظام المدرسي الحالي ويدعم مواقع اللغة الفرنسية فيه، ويرفض كل تغيير لا يسير في خدمة هذه اللغة وثقافتها.

- قد تكون للسلطة تبريراتها في اختيار تشكيلة اللجنة لحكمة ما، وقد أرادت بذلك الوصول إلى اقتراحات تربوية عملية لها امتداد في الفكر الاجتماعي السياسي.

وإذا اعتبرنا - تجاوزا- أن السلطة عجزت عن حل المسألة التي تعيشها الجزائر أمنيا ولم ترغب في حلها سياسيا فإنها تريد حلها تربويا أي(جذريا بل استثنائيا) بإنشاء لجنة إصلاحية ظهر أن هم أغليبتها منصبٌ على:

- محاصرة اللغة العربية وإلغاء مادة التربية الإسلامية وكلنا يعلم ما يترتب عن ذلك من محو للأبعاد الحضارية العربية الإسلامية.

د- إن دعاة "الديمقراطية" في اللجنة يتجاهلون قيم الديمقراطية عندما يتعلق الأمر باللغة الفرنسية أو بتحقيق مآرب ذاتية أو قنوية أو حزبية وقد يصل الأمر إلى حد التعسف في فرض الآراء وخرق القوانين!

ه- إن الفئة المعربة اتكالية وانهزامية في معظمها وتفتقر في كثير من الأحيان إلى التنسيق والتكتيك والعمل المنهجي الاستراتيجي ولا تتحرك إلا عند مرور الوقت أو الشعور بالخطر!

و- إن مسألة اللغات التي أسالت حبرا كثيرا (هي عبارة عن الشجرة التي تغطي الغابة)... هذه الأخيرة التي تعني مشروع مجتمع يتأرجح بين كفتي الصراع الأيديولوجي والحضاري.

ز- إن الصراع اللغوي في الجزائر سيتحول إلى صراع حضاري يقسم المجتمع إلى فئتين وقد يحتدم الصراع إلى مواجهات مجهولة العواقب وهذا وضع يجب تداركه بحكمة وصرامة.

وخلاصة الاستنتاجات أن تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية يحتوي على اقتراحات جيدة من الناحيتين العلمية والتقنية غير أنه من الناحية الأيديولوجية والحضارية وفي موضوع اللغات والتربية الإسلامية يهدف في العمق إلى إلغاء البعد الحضاري العربي الإسلامي للجزائر ويقطع جذورها بامتدادها المشرقي دينا ولغة، وهذا ما سعت إليه فرنسا خلال احتلالها للجزائر وتسعى إليه حاليا بعض التيارات،

كما أنه قدّم اقتراحات تمس بمبادئ الديمقراطية وصلابة الوحدة الوطنية.
وهذه الاقتراحات صيغت بطريقة ذكية بحيث أدمجت في سياق عام يدعو إلى
إصلاح المدرسة وتطويرها بيداغوجيا وتكنولوجيا ، وهذا مطلب جماهيري وحتمية
تفرضها روح العصر، لكن بقليل من التمحيص والتدقيق وبقراءة متأنية خلف
السطور للتقرير تبدو بعض المخاطر التي تهدد الجزائر على المدين المتوسط والبعيد
في كينونتها ووحدتها.

أقوال . . . و نصوص من مواثيق الدولة الجزائرية

♦ "واجبي كحاكم ومسلم أن أؤيد وأبعث العلوم والدين لذلك فتحت المدارس في المدن وبين القبائل، وفي هذه المدارس كان الأطفال يتعلمون الصلوات ويحفظون تعاليم القرآن وفروضة ويعرفون جيدا القراءة والكتابة".

(حياة الأمير عبد القادر،

شارل هانري تشرشل. ص 152

ترجمة د. أبو القاسم سعد الله)

♦ "علينا أن نعرف تاريخنا، ومن عرف تاريخه جدير بأن يتخذ لنفسه منزلة لائقة به في هذا الوجود، ولا رابطة تربط ماضينا المجيد بحاضرنا الأعز والمستقبل السعيد، إلا هذا الحبل المتين: اللغة العربية، لغة الدين، لغة الجنس، لغة القومية، لغة الوطنية المغروسة".

(عبد الحميد بن باديس)

♦ "لسنا ضد اللغات الأجنبية فهي ضرورية إنما نقول فقط لا بد أن نضم إليها (إلى الفرنسية) لغات أجنبية أخرى حتى لا تبقى هي الوحيدة خاصة وأنها أي الفرنسية دائما تأتي بالنسبة للجانب العلمي في رتبة ثانوية جدا، تأتي وراء الأنجلو أمريكية والألمانية والروسية والصينية واليابانية"

(مولود قاسم نايت بلقاسم، مفكر جزائري راحل،

كان يحاضر بـ 5 لغات أجنبية، جريدة النصر 1/11/1986)

♦ "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية".

(بيان أول نوفمبر 1954)

♦ "ستكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية وثورية وعلمية"

(وثيقة طرابلس 1962)

♦ "إن الجزائر جزء من المغرب العربي، وهي تنتمي للعالم العربي الذي تربطها به أربعة عشر قرنا من التاريخ والثقافة العربية- الإسلامية، والكفاح المشترك ضد الاضطهاد الاستعماري"

(المجلس الوطني للثورة الجزائرية 62)

♦ "إن اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها، إن الخيار بين اللغة الوطنية ولغة أجنبية أمر غير وارد البتة ولا رجعة في ذلك"

(الميثاق الوطني 76)

♦ "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية."

(المادة 3 من الدستور الجزائري 96)

اللغة الوطنية ولغة أجنبية أمر غير وارد البتة ولا رجعة في ذلك."

(الميثاق الوطني 76)

♦ "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية."

(المادة 3 من الدستور الجزائري 96)